كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون الانسان حيوانا او اسود فانى
الشرطية قسمان متصلة ومنفصلة فالمتصلة هى التى يحكم فيها بصدق قضيه او لا صدقها على تقدير
فان حكم فيها بصدق قضية على تقدير اخرى فهى متصلة موجبه كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان
فان الحكم فيها بصدق الحيوانيه على تقدير صدق الانسانيه وان حكم فيها بسلب صدق قضيه على تقدير
اخرى فهى متصلة سالبة كقولنا ليس ان كان هذا انسانا فهو جماد فان الحكم فيها بسلب صدق الجمادية
على تقدير الانسانيه والمنفصلة هى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين فى الصدق والكذب حتى انهما
لا يصدقان ولا يكذبان او فى الصدق فقط اى بمعنى انهما لا يصدقان وليكنهما قد يكذبان او فى الكذب فقط اى
بمعنى انهما لا يكذبان وربما يصدقان او سميه اهل السلب ذلك الثانى فان حكم فيها بالتنافى فى
الصدق والكذب فهى منفصلة حقيقية واما اذا كان الحكم فيها بالمنافاة فى الصدق فقط فهى مانعة الجمع
كقولنا هذا الشئ اما ان يكون حجرا او شجرا فان قولنا هذا الشئ حجر وهذا الشئ شجر وهذا
الشئ حجر لا يصدقان وقد يكذبان بان يكون هذا الشئ حيوانا واما اذا كان الحكم بالمنافاة فى الكذب فقط
فهى مانعة الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الشئ لا حجرا او لا شجرا فان قولنا هذا الشئ لا حجر او هذا الشئ لا شجر
لا يكذبان والا لكان الشئ حجرا وشجرا معا وقد يصدقان وان حكم بسلب التنافى فى كل منفصلة سالبة فان
كان الحكم بسلب المنافاة فى الصدق والكذب كانت سالبة حقيقة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان
اسود واما ان لا يكون اسود فانه يجوز ارتفاعهما ويجوز ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المنافاة فى الصدق فقط كانت
سالبة مانعة الجمع كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان حيوانا واما اسود فانه يجوز اجتماعهما ولا يجوز
ارتفاعهما وان كان الحكم بسلب المنافاة فى الكذب فقط كانت سالبة مانعة الخلو كقولنا ليس اما
ان يكون هذا الانسان رومى او زنجيا فانه يجوز ارتفاعهما دون اجتماع لانه السوالب المحملة والمتصلة
والمنفصلة على ما ذكرنا مانع فيها الجمل والانفصال والا تصال فلا يكون محملة ومتصلة ومنفصلة لانها
ما ثبت فيها الجمل والا تصال والانفصال لانا نقول ليس احد هذه الاسامى على السوالب بحسب فهوم
اللغة ولا بحسب اصطلاح ومفهوما تها لما صطلاحه كما يصدق على الموجبات يصدق على السوالب نعم
المناسبه المحققه للنقل انما فى الموجبات فلتحقق معنى الجمل والا تصال والانفصال وانما فى السوالب
فلشبهها اياها فى الاطراف لانها كالمقيضه كانت معقودة الذكر اقسام القضيه الشرطيه والمنفصله
والمتصله لست من الاقسام الاصليه بل من اقسام اقسامها لعنى الشرطيه لانك ان تقصد
بالذات من وضع المقدمه ذكر اقسام لها اوليه وانما ذكرك اقسام الشرطيه فيها بالعرض وعلى سبيل
الاستطراد فالفصل الاول فى المحملة وفيه اربعة مباحث البحث الاول فى اجزائها واقسامها
المحمليه انما تتحقق باجزاء ثلثه محكوم عليه وسمى موضوعا ومحكوم به وسمى محمولا ونسبه بينهما بها يربط المحمول
بالموضوع وسمى اللفظ الدال عليها رابطة كقولنا زيد قاعد عالم وسمى القضيه حينئذ ثنائيه وقد تحذف

الرابطة فى بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها ويسمى القضية حينئذ ثنائية اقول لما قسم القضية
الى المحملة والشرطية شرع الآن فى المحليات وانما قدمها على الشرطيات لبساطتها والبسيط مقدم على
المركب طبعا فالمحملة انما تتلئم من اجزاء ثلثه المحكوم عليه وسمى موضوعا لانه قد وضع لحكم عليه بشئ والمحكوم
وسمى محمولا لحمله على الشئ ونسبة بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع وسمى نسبة حكمية وكان من حق
الموضوع والمحمول ان يعبر عنهما بلفظين لذلك من حق النسبه الحكمية ان يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها
يسمى رابطه لدلالتها على النسبة الرابطة تسمية الدال باسم المدلول كقولنا فى قولنا زيد هو عالم فان كلمة الهاد
بالنسبه الحكميه اما النسبة التى فى مورد الايجاب والسلب واما وقوع النسبة او لا وقوعها الذى هو ايجاب
وسلب فان يكن المراد الاول يكن للقضية جزء آخر هو وقوع النسبه او لا وقوعها والا بان يدل عليها بعبارة
اخرى وان كان المراد الثانى كانت النسبة التى هى مورد الايجاب والسلب جزءا آخر فليدل عليها ايضا
بلفظ آخر والحاصل ان اجزاء المحملة اربعة من حقها ان يدل عليها باربعة الفاظ فقول المراد بالفاظ
فكان قوله بها يرتبط المحمول بالموضوع اشارة اليه فان النسبة مالم يعتبر معها الوقوع او اللاوقوع لم يكن
رابطة ولا حاجة الى الدلالة على النسبه التى هى مورد الايجاب والسلب فان اللفظ الدال على وقوع النسبة
دال على النسبه ايضا فافهم اقول ان من القضيه يتادى بعبارة واحدة ولهذا اخذ اجزاء واحدا حتى حصر
الاجزاء فى الثلثه ثم الرابطة اداة لانها تدل على النسبه الرابطة وهى غير مستقلة لتوقفها على المحكوم عليه وبه
لذلها قد تكون فى قالب لهم كهو فى المثال المذكور ويسمى غنه رابطيه وقد تكون فى قالب الكلمة كان فى قولنا
زيد كان قائما ويسمى زمانيه والقضية الحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية او ثلثية لانها ان ذكرت فيها كانت
ثلاثية لاشتمالها على الثلثة الفاظ للثلثة معان وان حذفت لشعور الذهن بمعناها كانت ثنائيه لعدم اشتمالها
الا على حدين نارا واطلقنا فى قوله فى بعض اللغات اشارة الى ان اللغات مختلفة فى استعمال الرابطة
فان لغة العرب ربما تستعمل الرابطة وربما تحذفها شهادة القرآن الدالة عليها ولغة اليونان توجب ذكر
الرابطة الثانيه دون غيرها على ما نقله الشيخ ولغة العجم لا تستعمل القضيه خاليه عنها اما بلفظ كقولهم هست
وبود واما بحركة كقولهم زيد دبير بالكسر قال وهذه النسبه ان كانت نسبة ما يصح ان يحمل الموضوع
محمولا للقضيه موجبه كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة ما يصح ان يحمل الموضوع للمحمول فالقضية
سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر اقول هذا تقسيم ثانى للمحليه باعتبار النسبه المحمليه التى هى مدلول
الرابطة فلان النسبه ان كانت نسبة ما يصح ان يقال الموضوع محمول كانت القضية موجبة كنسبة الحيوان
الى الانسان فانها نسبة ثبوتيه صحيحة لان يقال الانسان حيوان وان كانت نسبة لا يصح بها ان يقال الموضوع ليس
بمحمول فالقضيه كلية كنسبة الحجر الى الانسان فانها نسبة سلبية صحيحة لان يقال الانسان ليس بحجر وهذا
لا يشكل على القضايا الكاذبة فانه اذا قلنا الانسان حجر كان النسبة موجبة والنسبة التى هى لا يصح ان يقال
الانسان حجر ولذلك اذا قلنا الانسان ليس بحيوان اى كانت القضية سالبة والنسبة التى فيها ليست نسبة
بحيث يصح ان يقال الانسان ليس بحيوان فالصواب ان يقال الحكم فى القضية حينئذ اما بان الموضوع محمول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)